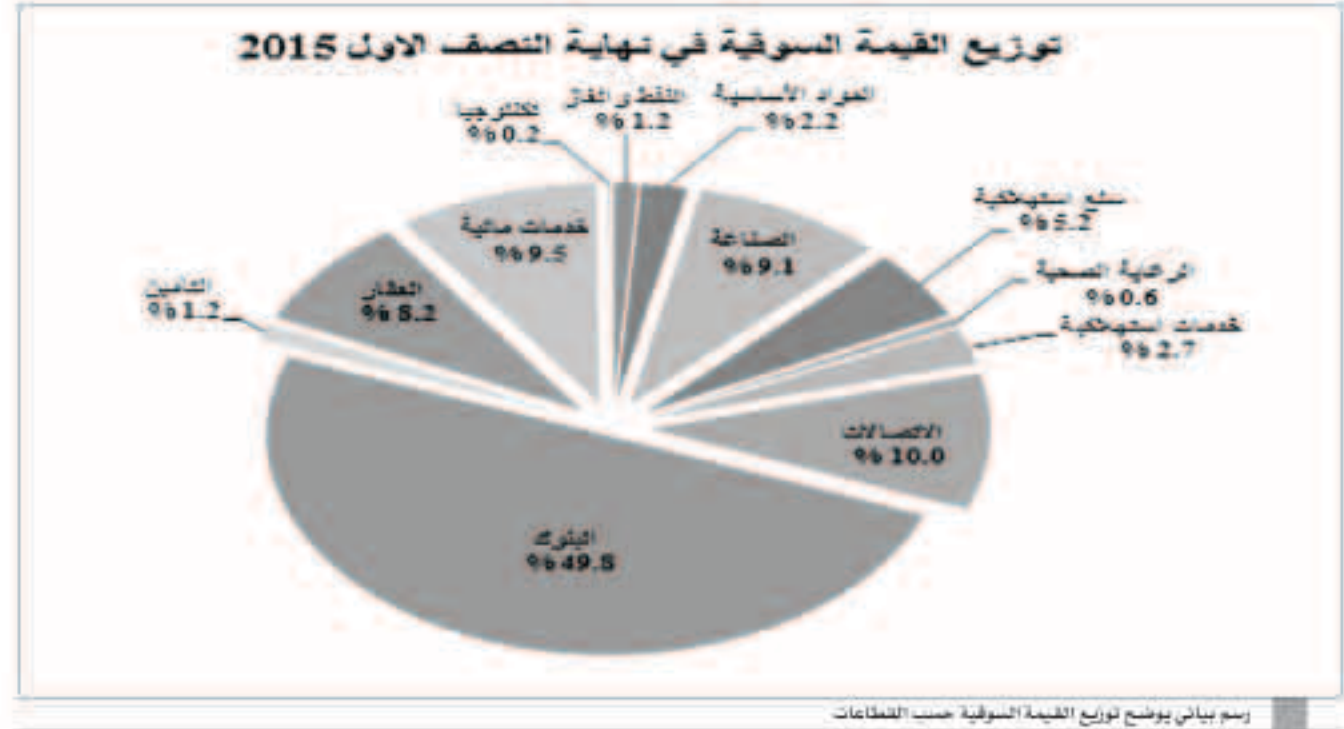
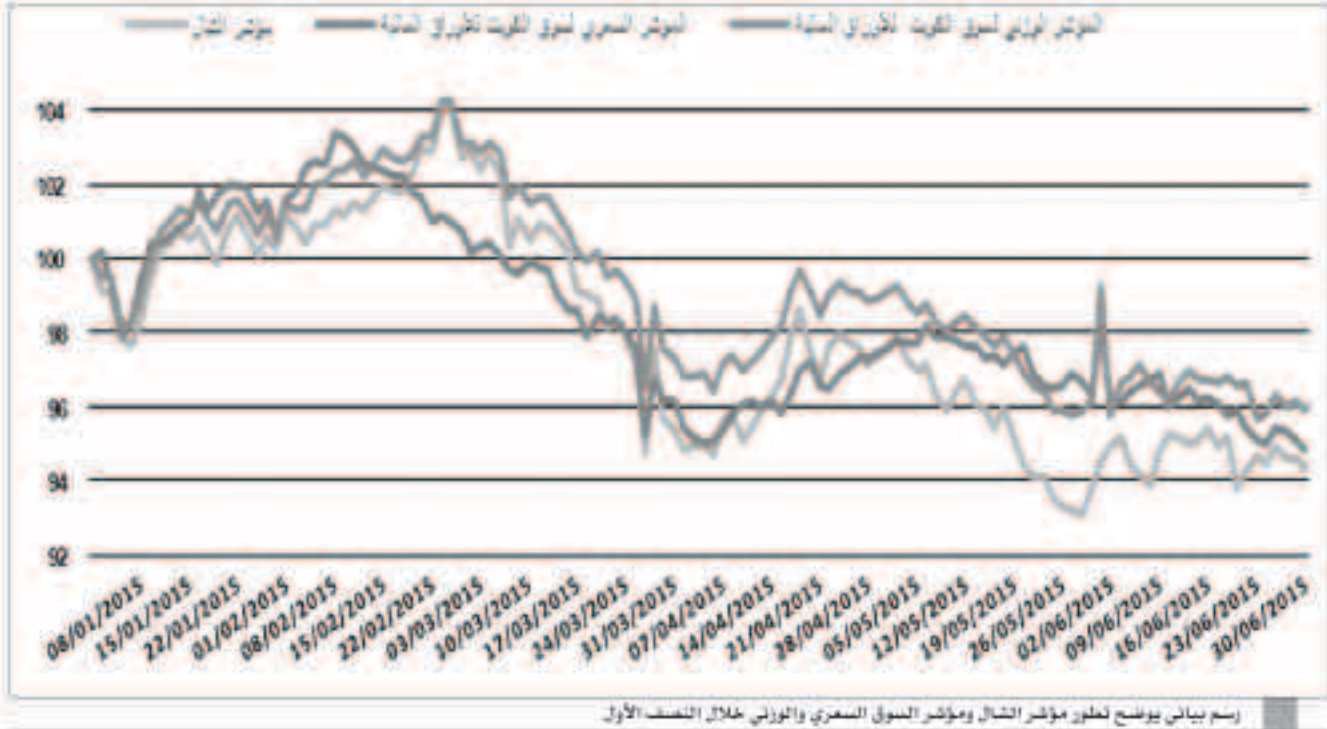


سخونة الأوضاع الجيوسياسية وتعدّد أزمة اليونان تسببا في ضعف إضافي لسوق النفط

«الشال»: 1.2 مليار دينار.. قيمة الإيرادات النفطية الكويتية خلال شهر مايو



وهو معدل أدنى، بما نسبته 8.3%، عن مثيله، للفترة نفسها من عام 2014.

وأقل النصف الأول على قيمة رأسمالية، لمجموع الشركات المدرجة 192 - شركة - (إبراج شركة ميزان القابضة)، وبلغت نحو 28.756 مليار دينار كويتي، وعند مقارنة قيمتها، ما بين نهاية يونيو 2015 ونهاية ديسمبر 2014 لعدد 191 شركة مشتركة، تلاحظ أنها حققت تراجعاً بلغ نحو 1.260 مليار دينار كويتي، أي من 29.708 مليار دينار كويتي، كما في 2014/12/31، إلى نحو 28.447 مليار دينار كويتي، ونسبته 4.2% - وتصدر الإشارة إلى أن عدد الشركات، التي ارتفعت قيمها، مقارنة بنهاية آخر يوم تداول من عام 2014، بلغ 46 شركة من أصل 191 شركة مشتركة في السوق، في حين سجلت 135 شركة خسائر متتالية، في قيمتها، بينما لم تتغير قيمة 10 شركات. وبعد استثناء الشركات التي تمت زيادة رأسمالها أو خفضها، سجلت شركة «الكويتية السورية القابضة» أكبر ارتفاع في القيمة، بزيادة قاربت نسبتها 120.7%، تلتها شركة «هيو» بارتفاع 12.7%، وشركة «بارفاع» بارتفاع 37.9% من قيمتها. وحقق قطاع من أصل 12 قطاعاً، انخفاضاً في القيمة، حيث حقق قطاع النفط والغاز أعلى انخفاض بنحو 13.9%، وسجل قطاع الاتصالات ثاني أعلى انخفاض بنحو 13.7%، في حين سجل قطاع التأمين ارتفاعاً بنحو 0.4%، وهو القطاع الوحيد الذي حقق ارتفاعاً، وبشكل عام، لا يبدو أداء النصف الأول من العام الجاري إيجابياً، فالمحصلة كانت استمرار ضعف السيولة الضعيفة في الأصل، واستمرار الهبوط المستمر وغير المبرر لمؤشرات السوق، ولاشك أنها أزمة انحسار ثقة تحتاج إلى تشخيص وعلاج هيكلي.

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية
كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث انخفض مؤشر قيمة الأسهم المتداولة بقيمة المؤشر العام، بينما ارتفع مؤشر كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات اليومية، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 417.4 نقطة وانخفاض بلغت قيمته 3.9 نقطة ونسبته 0.9% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وانخفض بنحو 26.6 نقطة، أي ما يعادل 6% عن إقفال نهاية عام 2014.

413.5 نقطة، بتاريخ 28 مايو. وكان حصاد المؤشرات الرئيسية الرسمية للبورصة للنصف الأول من العام الحالي مقارنة مع نهاية عام 2014، سالباً، فالمؤشر الوزني تراجع بنحو 4.3%، إذ بلغ مستوى 419.9 نقطة، مقارنة بنحو 438.9 نقطة، وتراجع مؤشر كويت 15 بنحو 4.1%، وتراجع، أيضاً، المؤشر السعري بنحو 5.1%، عندما بلغ مستواه نحو 6.203 نقطة، مقارنة بنحو 6.535.7 نقطة، بنهاية عام 2014، والواقع أن البورصة الكويتية واحدة من البورصات القليلة التي لم تتعافى منذ أزمة العالم من عام 2008، وزاد ادائها سوءاً منذ خريف عام 2014 مع بداية ضعف كبير لسوق النفط، ثم فاقمت أحداثاً جيوسياسية إقليمية وأخرى سياسية محلية من واقع انحسار سيولتها وتآكل الثقة فيها. وبلغ مستوى السيولة، للنصف الأول من العام، نحو 2.411 مليار دينار كويتي، أي ما يعادل 7.937 مليار دولار أمريكي، وبمعدل يومي لقيمة التداول قارب 19.3 مليون دينار كويتي، وهو معدل أدنى بنحو 30.3%، من مثيله للفترة نفسها من عام 2014، البالغ نحو 27.7 مليون دينار كويتي، وكان شهر يناير هو الأعلى سيولة، خلال النصف الأول من السنة، إذ بلغت فيه قيمة التداول خلاله، نحو 501.5 مليون دينار كويتي، وهي قيمة تمثل ما نسبته 20.8% من إجمالي قيمة تداول النصف الأول لهذا العام، بينما حقق شهر مايو أدنى سيولة أو قيمة تداول، إذ بلغت تلك السيولة نحو 329.4 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 13.7% من إجمالي قيمة تداول النصف الأول لهذا العام، وجاء قطاع الخدمات المالية في مقدمة القطاعات سيولة، إذ استحوذ على ما قيمته 572.5 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 23.7% من جملة قيمة تداولات السوق، تلاه قطاع البنوك بنسبة 23.5%، ثم الاتصالات بنسبة 17.6%، ثم قطاع العقار بنسبة 16.1%، وبلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال الربع نحو 8.4% من القيمة الرأسالية للسوق أي بمعدل دوران قد يبلغ نحو 16.8% لو احتسب على أساس سنوي وبلغت كمية الأسهم المتداولة نحو 25.321 مليار سهم، وبمعدل يومي بلغ نحو 202.6 مليون سهم، وهو معدل أدنى بما نسبته 12.7%، عن مثيله للفترة نفسها من عام 2014، أما عدد الصفقات، فقد بلغ نحو 571.4 ألف صفقة، وبمعدل يومي بلغ نحو 4.571 صفقة،

السالبة في نهاية شهر مايو. ثاني أكبر الخاسرين سوق البحرين بفقدان نحو 4.1%، وشاركهم السوق الأمريكي بخسائر بحدود 1.1% بعد أن فقد في يوم واحد 29 - يونيو - 350 نقطة، ثم السوق القطري بخسائر بنحو 0.7% متعادلاً مع السوق البريطاني بنفس مستوى الخسائر. وبيقي التثنى بإداء شهر يوليو أمر في غاية الصعوبة، فالإيونان التي تجري استفتاءها اليوم على مقترحات التقشف، المخروضة عليها من منطقة اليورو، نعرف جيداً بأن خروجها من منطقة اليورو انتحاراً اقتصادياً، وأن حدث أصل 14 سوق نسبياً متفائلة من مؤشراتنا، بينما حققت 5 أسواق فقط بعض المكاسب، وبانتهاء النصف الأول من العام، ظل الأداء الموجب لمعظم الأسواق في المنطقة السالبة 5 أسواق بعد أن كانوا ثلاثة في نهاية شهر مايو. أكبر الخاسرين في شهري يونيو كان السوق الصيني بفقدانه 7.3%، وثاني أكبر الخاسرين كان السوق البريطاني بفقدان 6.6%، وثالث أكبر الخاسرين كان السوق السعودي بفقدان 6.2%، والملاحظ أن الخسائر طالت معظم أسواق العالم، ناضجة وناشئة وإقليمية، وذلك أمر في حدود المنطق نتيجة اختلاط المصيريات لهذه المرة، فالأزمة اليونانية وتوقعات ارتفاع أسعار الفائدة وضعف أداء اقتصادات رئيسية والأحداث الملتهبة جيوسائياً وانعكاسات كل ما تقدم على سوق النفط، لم تدخر الكثير من الأسواق من آثارها السلبية، الراجح في شهر يونيو وإن تفاوتت مكاسبهم كانوا 5 أسواق من الإقليم، أقصاهم أداء سوق أبوظبي بمكاسب بحدود 4.3%، تلاه سوق دبي بمكاسب بحدود 4.2%، وهما في الواقع سوقان تحكهما في الغالب الأعم نفس المؤثرات، وتبعهما السوق القطري بمكاسب بنحو 1.3%، ثم سوق مسقط والبحرين بمكاسب هامشية بحدود 0.6% و 0.3% على التوالي. والحصيلة منذ بداية العام لا زالت لصالح تفوق أداء الأسواق للدول المستهلكة للنفط، إلا أن زال السوق الصيني رابحاً لنحو 32.3% وفي صدارة ترتيب الأسواق الراجحة، يأتي بعده السوق الياباني بمكاسب بنحو 16%، ثم السوق الفرنسي بمكاسب بحدود 12.1%، ولا زالت المنطقة السالبة تضم ثلاثة من أسواق الإقليم، بالإضافة إلى السوق الأمريكي والسوق البريطاني، وفي قاع المنطقة السالبة قيع المؤشر الوزني لبورصة الكويت بخسائر بنحو 4.3% - خسائر السعري - بعد أن كان السوق البحريني في قاع المنطقة

السوق في النصف الأول إلى نحو 2.411 مليار دينار كويتي. وكان من الملاحظ أن سيولة السوق في انخفاض متصل ما بين بداية العام ونهاية شهر يونيو، فقد كانت بحدود 26.4 مليون دينار كويتي في يناير لمعدل قيمة التداول اليومي، وانخفضت إلى نحو 25.6 مليون دينار كويتي في فبراير ثم إلى نحو 16 مليون دينار كويتي ونحو 18.8 مليون دينار كويتي في مارس وأبريل على التوالي ثم إلى نحو 15.7 مليون دينار كويتي ونحو 15.3 مليون دينار كويتي في مايو ويونيو على التوالي. وباستخدام نفس وسيلة القياس، أي متابعة نصيب أعلى 30 شركة من قيمة التداولات، خلال النصف الأول، تلاحظ استواء تلك الشركات على نحو 72.1%، أو ما قيمته نحو 1.737 مليار دينار كويتي من سيولة السوق، ومثلت نحو 62.4% من إجمالي قيمته الرأسمالية. وبلغ عدد شركات المضاربة ضمن العينة 18 شركة، استحوذت على 35% من إجمالي قيمة تداولات السوق، أي نحو 843.2 مليون دينار كويتي، وبلغت قيمتها السوقية نحو 5.3% من إجمالي قيمة شركات السوق، وذلك يعني استمرار انحسار حدة التعملات المضاربة. ويمكن لمؤشر معدل دوران الأسهم أن يعطينا زاوية مختلفة للنظر إلى حدة تلك المضاربة، حيث يقبس المؤشر نسبة قيمة تداولات الشركة على قيمتها السوقية، فيبينا استمر معدل دوران الأسهم لكل شركات السوق ضعيف وبحسود 8.4% (16.8% محسوبة على أساس سنوي)، وبلغ لأعلى شركة 110.4% محسوبة على أساس سنوي)، بلغ للشركات الـ 18 نحو 55.2% (نحو 110.4% محسوبة على أساس سنوي)، وفي قاع الشركات العينة من معدلات دوران هذه العينة في معدلاتها التاريخية. ما لا نستطيع الجزم به، هو ما إذا كان هذا الانحسار ناتجاً عن وعي أو تشدد الرقابة وهما ظاهرتان صحيان أن صدقتا، أم أنه انحسار ناتج عن تآكل سيولة السوق ومعها انحسار مستوى الثقة مما أفقد الحافز لمعظم المضاربين نتيجة ارتفاع المخاطر مقابل انخفاض مستوى العائد المحتمل، أو لعله خليل من البربرين.

أوضح تقرير «الشال» أنه بانتهاء شهر يونيو 2015، انتهى الربع الأول من السنة المالية الحالية 2015/2016، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر يونيو، نحو 59.1 دولار أمريكي للبرميل، منخفضاً بما قيمته نحو 1.6 - دولار أمريكي للبرميل، أي ما نسبته نحو 2.6%، عن معدل شهر مايو البالغ نحو 60.7 دولار أمريكي للبرميل، وهو يزيد بنحو 14.1 دولار أمريكي للبرميل، أي بما نسبته نحو 31.3%، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 45 دولار أمريكي للبرميل، ولكنه أدنى بنحو 15.9 - دولار أمريكي من سعر البرميل الافتراضي للسنة المالية الفاتنة 2014/2015، قد بلغ نحو 106.3 دولار أمريكي للبرميل، وكانت السنة المالية الفاتنة 2014/2015، التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 81.3 دولار أمريكي، أي أن معدل سعر البرميل لشهر يونيو 2015 فقد بنحو 27.3% من معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وفقد نحو 44.4% من معدل سعر

البرميل لشهر يونيو 2014. ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، في شهر يونيو، بما قيمته نحو 1.2 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حالهما -وهو افتراض، قد لا يتحقق- فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية بجمعها، نحو 13.8 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 3.2 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة. ومع إضافة نحو 1.5 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، وهي التي تجاوزت الملياري دينار كويتي فعلياً للسنتين الماليتين الفائتتين. ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 15.3 مليار دينار كويتي، وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات الصروفات البالغة نحو 19.1 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تحقق الموازنة العامة للسنة المالية 2015/2016 عجزاً، تراوح قيمته ما بين 3.5 - 4.5 مليار دينار كويتي، ولكن رقم

السوق في النصف الأول إلى نحو 2.411 مليار دينار كويتي. وكان من الملاحظ أن سيولة السوق في انخفاض متصل ما بين بداية العام ونهاية شهر يونيو، فقد كانت بحدود 26.4 مليون دينار كويتي في يناير لمعدل قيمة التداول اليومي، وانخفضت إلى نحو 25.6 مليون دينار كويتي في فبراير ثم إلى نحو 16 مليون دينار كويتي ونحو 18.8 مليون دينار كويتي في مارس وأبريل على التوالي ثم إلى نحو 15.7 مليون دينار كويتي ونحو 15.3 مليون دينار كويتي في مايو ويونيو على التوالي. وباستخدام نفس وسيلة القياس، أي متابعة نصيب أعلى 30 شركة من قيمة التداولات، خلال النصف الأول، تلاحظ استواء تلك الشركات على نحو 72.1%، أو ما قيمته نحو 1.737 مليار دينار كويتي من سيولة السوق، ومثلت نحو 62.4% من إجمالي قيمته الرأسمالية. وبلغ عدد شركات المضاربة ضمن العينة 18 شركة، استحوذت على 35% من إجمالي قيمة تداولات السوق، أي نحو 843.2 مليون دينار كويتي، وبلغت قيمتها السوقية نحو 5.3% من إجمالي قيمة شركات السوق، وذلك يعني استمرار انحسار حدة التعملات المضاربة. ويمكن لمؤشر معدل دوران الأسهم أن يعطينا زاوية مختلفة للنظر إلى حدة تلك المضاربة، حيث يقبس المؤشر نسبة قيمة تداولات الشركة على قيمتها السوقية، فيبينا استمر معدل دوران الأسهم لكل شركات السوق ضعيف وبحسود 8.4% (16.8% محسوبة على أساس سنوي)، وبلغ لأعلى شركة 110.4% محسوبة على أساس سنوي)، بلغ للشركات الـ 18 نحو 55.2% (نحو 110.4% محسوبة على أساس سنوي)، وفي قاع الشركات العينة من معدلات دوران هذه العينة في معدلاتها التاريخية. ما لا نستطيع الجزم به، هو ما إذا كان هذا الانحسار ناتجاً عن وعي أو تشدد الرقابة وهما ظاهرتان صحيان أن صدقتا، أم أنه انحسار ناتج عن تآكل سيولة السوق ومعها انحسار مستوى الثقة مما أفقد الحافز لمعظم المضاربين نتيجة ارتفاع المخاطر مقابل انخفاض مستوى العائد المحتمل، أو لعله خليل من البربرين.

إعلان تذكيري

يتشرف مجلس إدارة الشركة الكويتية السعودية القابضة ش.م.ك (مقفلة) بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية، وذلك يوم الأحد الموافق 12 يونيو 2015 في تمام الساعة 12:00 ظهراً في مجمع الوزارات - مبنى وزارة التجارة والصناعة - الدور الأول - قاعة (ب) وذلك لمناقشة البنود الواردة في جدول الأعمال التالي :-

- 1 - سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاطات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 والمصادقة عليه.
- 2 - سماع تقرير مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 والمصادقة عليه .
- 3 - سماع تقرير السادة الهيئة التشريعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 والمصادقة عليه
- 4 - المصادقة على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.
- 5 - الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة.
- 6 - الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014
- 7 - الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بعدم صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 .
- 8 - إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن أية مسؤولية ناتجة عن قيامهم بواجباتهم القانونية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 .
- 9 - تعيين أو إعادة تعيين السادة الهيئة التشريعية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد آلياتهم .
- 10 - تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعالبه .

لذا يرجى من السادة/ المساهمين الراغبين في الحضور مراجعة الشركة الكويتية السعودية القابضة في برج الخرافي - الدور التاسع عشر هاتف رقم 00965 22254858 وذلك لإستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور خلال ساعات الدوام الرسمي .

مجلس الإدارة